معامل حمص تتعافى

مدير صناعة حمص لـ«الوطن»: ٥٦ بالمئة من المعامل التي كانت متوقفة عادت للإنتاج

حمص - نبال إبراهيم

أكد مدير الصناعة في حمص بسام السعيد لـ«الوطن» أن القطاعين الصناعي والحرفي بمحافظة حمص يشهدان تعافياً واضحاً وسريعاً رغم الصعوبات ومعوقات العمل التي تواجه الصناعيين كالتقنين القاسي للتيار الكهربائي ونقص المشتقات النفطية والارتفاع الكبير في أسعار المواد الأولية اللازمة للصناعة ونقص الخبرات الفنية، وأضاف: ويمكن لحظ سرعة التعافي من خلال المقارنة بين ما تم ترخيصه من مشاريع خلال العام الجاري والعام الماضي وما قبله.

ورأى السعيد أن ذلك ساهم فيه جملة من المراسيم والقوانين والبرامج التي اتخذتها الحكومة لتشجيع الصناعيين والحرفيين بالمبادرة إلى ترخيص منشآت جديدة وزيادة الإنتاجية في المنشآت القائمة وآخرها كان المرسوم رقم ٣٠ لعام ٢٠٢١ الذي تضمن إعفاء المواد الأولية اللازمة للصناعة من جميع الرسوم الجمركية وغيرها المترتبة على عملية الاستيراد، والذي ساهم بشكل كبير بالتقليل من كلفة إنتاج السلع المنتجة محلياً.

و أشار إلى أن عدد المنشآت المرخصة والمنفذة في مديرية الصناعة خلال الربع الأول من العام الحالي بلغ ١٦٤ منشأة صناعية وحرفية بمجموع رأسمال ٦ مليارات ليرة وتؤمن نحو ٨٠٠ فرصة عمل جديدة، منها ٥٨ منشأة دخلت حيز الإنتاج منها ٢٧ منشأة هندسية و٢٦ غذائية و٥ منشآت كيميائية ولقد أمنت هذه المنشآت نحو ٤٠٠ فرصة عمل انخرطت بالعمل حالياً، وأما المنشآت الباقية فعددها ١٠٦ منشآت وهي قيد التجهيز في انتظار البدء بالإقلاع، منوهاً بأنه وبالمقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي نلاحظ زيادة بمعدل ٢٦٠ بالمئة وهذا دليل واضح على التعافي في القطاعين الصناعي والحرفي.

و بين السعيد أنه وخلال العام الماضي تم الترخيص لـ ٧١٤ مشروعاً صناعياً وحرفياً في المحافظة بمجموع رأسمال قدره ٤٩ مليار ليرة وتؤمن نحو ٢٧٢٠ فرصة عمل جديدة، ودخلت مرحلة الإنتاج بالفعل ٢٧٤ منشأة صناعية وحرفية منها في حين لا تزال ٤٤٠ منشأة قيد التجهيز للبدء بالعمل، فيما شهد عام ٢٠٢٠ ترخيص ٢٠١ مشروع ما يشير إلى زيادة كبيرة بعدد المشاريع المرخصة تصل نسبتها إلى ٣٥٥ بالمئة.

و لفت إلى أنه ومنذ بداية الحرب التي تعرضت لها سورية توقفت نحو ٩٢ بالمئة من المنشآت عن الإنتاج في الفترة الممتدة بين عامي ٢٠١١ وحتى ٢٠١٤ بسبب تعرضها لأعمال التخريب والتدمير على يد العصابات الإرهابية، مشيراً إلى أن فترة التعافي بدأت منذ تحرير المحافظة من الإرهابيين حيث عادت نحو ١٦ بالمئة من المنشآت المتوقفة إلى العملية الإنتاجية بعد ترميمها في حين أصبحت نسبة المنشآت القائمة والمنتجة ٤٥ بالمئة مع نهاية العام ٢٠٢٠ وتسارع بعدها التعافي الصناعي بشكل ملحوظ لتصل نسبة المنشآت التي عادت للعملية الإنتاجية بعد الانتهاء من ترميمها إلى ٥٦ بالمئة مع نهاية عام ٢٠٢١ الماضي.

وكشف السعيد أن إجمالي المنشآت الصناعية والحرفية المسجلة على قيود مديرية الصناعة بحمص بلغ ١٠٦٦٥ منشأة منها ٦٠٨٧ منشأة عادت إلى العملية الإنتاجية، في حين بقيت ٤٢١١ منشأة في مرحلة إعادة التأهيل واستكمال خطوط الإنتاج وصيانة الآلات تمهيداً لإقلاعها بالعمل.

وأكد السعيد أن الاهتمام في هذه المرحلة يتركز على صناعات تعتمد على الإنتاج الزراعي كمدخلات لها لكونها متوافرة ولا يعاني الصناعي معها من مشكلات الاستيراد وصعوبات توفير النقد الأجنبي وتحقق تنوعاً في المنتجات وتخفف الكثير من المستوردات، وبشكل عام يدرس الصناعيون افتقار السوق لصناعات جديدة مع الاهتمام بمسألة العنقود الصناعي، وبناءً على ذلك تمت ملاحظة صناعات جديدة تعتمد على المنتج الزراعي كصناعة القطر مثلاً بهدف إيجاد صناعة قابلة للتصدير.

النساء يسيطرن على مهنة التسول بحماة

مدير الشؤون الاجتماعية: ننظم ضبوطاً ويطلق سراحهن بعد ٤٨ ساعة

حماة- محمد أحمد خبازي

بيَّن مواطنون بحماة لـ«الوطن» أن ظاهرة التسول بالمدينة لم تعد تطاق، ففي كل شارع من شوارعها الرئيسية هناك متسولات، وفي كل سوق من أسواقها تجد العديد منهن، وحتى أمام الدوائر والجوامع، تراهن يلحقن بالمواطنين ويستجدين المال للحصول عليه بأي طريقة كانت.

وأوضح المواطنون أن معظم المتسولات يستخدمن أطفالاً رُضّعاً في التسول لاستدرار العطف والشفقة وتحصيل أكبر مبلغ ممكن.

ولفت مواطنون آخرون إلى أن انتشار ظاهرة التسول تقتصر على الإناث، فوجود المتسولين الذكور قليل جداً، وهي منتشرة بكل الشهور والأيام، ولكنها تكثر في رمضان.

كما أشار المواطنون إلى ابتكار المتسولات أساليب عديدة للتسول، كاستخدام تقارير طبية مموهة بأختام وتواقيع، تؤكد حاجة أبنائهن لعمليات جراحية باهظة التكاليف، أو وصفات طبية لا يستطعن شراء الأدوية المدونة فيها كونها غالية الثمن.

وبعضهن يحملن لافتات ورقية يشرحن فيها وضعهن العائلي وظروفهن المعيشية القاسية، نتيجة استئجار منزل بحماة بأجرة مرتفعة.

وذكر عدد من أصحاب المحال في ساحة العاصي وطريق حلب لـ«الوطن» أن المتسولات اللواتي يرونهنّ كل يوم في مناطقهم، هن قديمات بالمهنة، وكل صباح يحضرن من الأرياف بسرافيس، ويتوزعن بالأماكن التي يعرفنها جيداً بحكم العمل الطويل فيها، وبعضهن يحضرن بسيارات أجرة «تكاسي»، ويغادرن بها مساء أيضاً.

والأمر ذاته أكده عدد من أصحاب المحال في سوقي الطويل وابن رشد، فوجوه المتسولات هي ذاتها منذ سنوات، ويحضرن منذ ساعات الصباح الأولى ويختفين قبل مغيب الشمس.

وبين عدد من الباعة في سوق ٨ آذار الشعبي، أن بعض المتسولات يستبدلن في آخر النهار منهم قطعاً نقدية من فئة الـ٢٠٠٠ و٥٠٠ ليرة، بـ«فلتين» التي غالباً ما تكون من فئة الـ٢٠٠ و٥٠٠ ليرة. وذكر بائع أن غلة بعض المتسولات باليوم مابين ٣٠ إلى ٥٠ ألف ليرة!.

وبيّن مدير الشؤون الاجتماعية بحماة كامل رمضان لـ«الوطن»، أن ظاهرة التسول المنتشرة بحماة هي ضمن الحدود الطبيعية.

وأوضح أن معظم المتسولات من الأرياف، وبالتأكيد هناك من يشغلهن، «ولكن لم نستطع مسك طرف الخيط».

ولفت إلى أن الضابطة العدلية المكلفة مكافحة التسول جالت خلال هذا الشهر بالأسواق، ونظمت ٥ ضبوط، وأحالتها لقسم الشرطة المختص، وللقضاء أيضاً.

وأشار إلى أن ذلك غير مجد، فبعد ٤٨ ساعة يُطلق سراح المتسول أو المتسولة، وغالباً لا يحمل أي منهما بطاقة شخصية.

وطالب بأن تكون عقوبة التسول أشد لتكون رادعة.

في رمضان.. إغلاق ١٤ محلاً مخالفاً للشروط الصحية في اللاذقية

اللاذقية - عبير سمير محمود

أكد مدير المهن والشؤون الصحية في مجلس مدينة اللاذقية كنان سعيد لـ«الوطن»، تكثيف الرقابة الصحية على المحال الغذائية منذ بداية شهر رمضان المبارك بهدف التأكد من مطابقة المواد للشروط الصحية بشكل عام.

وأضاف سعيد أنه من خلال الجولات الرقابية اليومية المستمرة على جميع الفعاليات الغذائية وفقاً لتوجيهات محافظ اللاذقية ورئيس مجلس المدينة لضمان سلامة المواد المبيعة للمواطنين وخاصة خلال شهر الصيام، تم ضبط ١٥ مخالفة وإغلاق ١٤ محلاً مخالفاً منذ بداية رمضان حتى نهاية الأسبوع الثاني منه.

ونوّه مدير الشؤون الصحية بأن الرقابة تشمل جميع المحلات الغذائية بما فيها محلات بيع وصنع الحلويات وبيع اللحوم والسندويش والوجبات السريعة ومحال تصنيع وبيع الألبان والأجبان ومحلات بيع العصائر (بما فيها المشروبات الرمضانية)، وذلك للتأكد من مدى تقيدها بالشروط الصحية.

وبيّن أن الضبوط المسجلة شملت مخالفات صحية من ناحية مخالفة الشروط الصحية وعدم الاهتمام بالنظافة إضافة لعدم وجود بطاقات صحية للعمال ضمن عدد من محلات بيع المواد الغذائية في مدينة اللاذقية.

وأضاف سعيد أن الإغلاقات شملت محلين لصنع الألبان والأجبان لوجود حشرات ضمنها، ومخالفة مماثلة في محل لصنع المعجنات، كما تم إغلاق محلين لصنع الحلويات لمخالفة الشروط الصحية وعدم الاهتمام بأمور النظافة.

ولفت مدير المهن والشؤون الصحية إلى إغلاق محلات بسبب مخالفة مزاولة المهنة دون الحصول على الترخيص الإداري اللازم، وذلك منذ بداية شهر رمضان المبارك حتى نهاية ثاني أسابيع شهر الصيام.

وأكد سعيد ضرورة تقيد جميع الفعاليات المختصة ببيع وإنتاج المواد الغذائية بالشروط الصحية تحت طائلة المسؤولية القانونية، مبيناً أن العقوبات تنص على تشميع المحل بالشمع الأحمر وفرض غرامات مالية وفق القوانين والأنظمة حسب نوع المخالفة.

وأردف بالقول إن ضبط أية مواد فاسدة وغير صالحة للاستهلاك البشري في المحلات يستوجب إحالة المخالفين إلى القضاء المختص أصولاً.

من جهتها، أكدت مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في اللاذقية على متابعة الأسواق في الشهر الفضيل، وأنه تم تسجيل أكثر من ٢٠٠ ضبط خلال الأيام القليلة الأخيرة.

وحسب تقرير صادر عن المديرية، فقد تم ضبط مخالفات غش وتدليس في صناعة الحلويات، وبيع عصائر مكشوفة من دون مواصفات، إضافة لمخالفات عدم إعلان عن الأسعار وبيع بسعر زائد.

وأشار التقرير إلى سحب عينات لمواد غذائية وغير غذائية بشكل يومي، بمتوسط ثماني عينات يتم سحبها يومياً من أسواق اللاذقية للتأكد من مدى مطابقتها للمواصفات القياسية السورية، ومدى صلاحيتها للاستهلاك البشري بشكل عام.

٢,٤ مليار ليرة لمشاريع المدارس والطرق

مدير الخدمات الفنية في دير الزور: نسبة التخريب في الطرق والبنى التحتية في المحافظة ٨٥ بالمئة القسم الأكبر في المدينة

محمود الصالح

بيّن مدير الخدمات الفنية في دير الزور راشد الحمد عن تخريب أكثر من ٨٥ بالمئة من شبكة الطرق والبنى التحتية في محافظة دير الزور نتيجة الأعمال الإرهابية، موضحاً أن نسبة التخريب في مدينة دير الزور هي الأكبر.

وأشار إلى أن المديرية تعمل على إعادة تأهيل أكثر من ٢١ مدرسة في مدينة وريف دير الزور، حيث تمت عمليات تنفيذ هذه الأعمال من قبل شركات القطاع العام في محافظة دير الزور، بكلفة تقرب من مليار ليرة سورية.

وبيّن الحمد لـ«الوطن» أن اعتمادات مديرية الخدمات الفنية للعام الحالي هي ٢,٤ مليار ليرة سورية لتنفيذ أعمال المدارس والطرق والصرف الصحي، موضحاً أن المديرية تعمل على تنفيذ خطتها السنوية لإعادة تأهيل كل ما خربه الإرهاب في المحافظة من طرق وجسور ومدارس ومشاريع وشبكات صرف صحي وأبنية حكومية.

ولفت إلى أنه تم خلال العام الحالي إنهاء جميع الدراسات اللازمة لمشاريع الطرق والجسور التي تحتاج إلى إعادة تأهيل وبلغ عددها أكثر من ١٥ مشروعاً منها طريق الفتوة الذي يربط بلدتي العشارة والقورية باتجاه النهر في غربية دير الزور، وطريق الجمعية باتجاه الشميطية وطريق الميادين وحتى مصفاة تشرين، وطريق في بلدة مظلوم وطريق خشام وحتى طريق مراط الرئيسي وصيانة طريق الشولا البشري بمراحله الأولى والثانية والثالثة.

وفي مجال الصرف الصحي بين مدير الخدمات أن المديرية انتهت من دراسة إعادة تأهيل شبكات الصرف الصحي وتم تزييمها لمؤسسة الإسكان العسكرية في دير الزور ومنه مشروع الصرف الصحي في بقرص تحتاني لشوارع متفرقة البادية بقرص تحتاني، وشارع البريد في مدينة التبني وتجمع خنيفيس في صبيخان، وطريق العشرة في بقرص تجمع زعين مروراً بمدرسة العيدان، وطريق مزيرعة السيال في البوكمال الذي يربطها بمزرعة الجلاء، وطريق البوكمال الغبرة في بلدة السويعية وطريق الزياري سعلو، وطريق الجفرة وطريق مو حسن باتجاه البوليل وطريق عباش الراط وحتى تجمع الحمدان والحوايج وتجمع البو شيخ وطريق المسرب حتى صبيخان ضمن المخطط التنظيمي للبلدة ومشروع الصرف الصحي في بلدة محكان شارع الحزيم المرحلة الثانية ومشروع الصرف الصحي في صبيخان واستبدال الأجزاء المتضررة واستبدال خط الصرف الصحي في حي حطلة المرحلة الأولى والذي أنجز بشكل كامل.

وأوضح الحمد أن التركيز يتم الآن على إعادة تأهيل جميع المدارس المتضررة في المحافظة بهدف إعادة الطلاب إلى مدارسهم، وهناك مدارس تم الانتهاء من إعادة تأهيلها بشكل كامل وسيعود طلابها إلى في كل من الشميطية والبوبيطية وزنوبيا وملا وردي والهاشمية وتركي العطيش ومسطاحة معدان وأبي ذر الغفاري ومراط وحطلة ودبلان وبقرص تحتاني والجزيرة وعمر بن عبد العزيز والصناعة وسويدان وبقرص فوقاني ومطر الحمادي وعبد الكريم الصالح والسيال ومزرعة العليوي والسويعية والقادسية، وفي هذه المدارس تم إنجاز جميع ملحقات الخدمة فيها من دورات مياه وتصوينة وغيرها. والآن تم الإعلان عن إعادة تأهيل لمدارس أخرى في مدن وريف المحافظة لأكثر من ٢١ مدرسة خلال العام الحالي.

وفي مجال الطريق الزراعية أوضح مدير الخدمات أنه تم انجاز مشاريع الطرق الزراعية في مختلف الوحدات الإدارية التابعة لمحافظة دير الزور.كذلك تم إنجاز جسر مؤقت على نهر الفرات يربط مدينة دير الزور بالريف الشمالي بعد أن كانت المجموعات الإرهابية قامت بتدمير كل الجسور ومنها الجسر المعلق، وهذا الجسر المؤقت تم افتتاحه مؤخراً من قبل رئيس مجلس الوزراء وهو بطول ٢٢٠ متراً وعرض ١٠ أمتار.

وتستمر المديرية في إجراء الدراسات الفنية والتنفيذية للمشاريع التي تنفذها الوحدات الإدارية في محافظة دير الزور، إضافة إلى القيام بعمليات إعادة تأهيل جميع أبنية الجهات العامة في المحافظة.